الأطفال لا يُطيقون الإنتظار – نِداءٌ إلى الجهات المانحة لدعم التعليم في اليمن

بقلم «جوي دو بليسي» و«ويندي ويتُن»

كان هناك 1,3 مليون تلميذ وتلميذة في الصف الأول والثاني والثالث الابتدائي يتعلّمون القراءة في اللغة العربية في سائر أنحاء اليمن، بل وحتى في خضمّ الصراع حتى آذار/مارس 2015، عندما تصاعدت الأزمة.

وكانت وزارة التربية والتعليم وبدعمٍ من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) وجهات مانحة أخرى تعمل على وضع ومتابعة نظام إصلاح تعليميّ وطني جديد اشتملَ على مشروع القراءة المبكّرة ،حيث ونفذت مؤسسة كرييتيف (Creative Associates International) دعماً فنيّاً فعليّاً على الأرض منذ 2010.

ومع تصاعُد النزاع في اليمن في نهاية آذار/مارس، توقفت تماماً كلّ الأنشطة التربويّة تقريباً. وقدّر منسّق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في اليمن، جوهان فان دير كلاو، أنّ هناك مليونَي طفل غير قادرين على الحضور إلى المدرسة.

ولسوء الحظ فقد تسبب النزاع في خسائر جسيمة حصدت أرواح بعض الأطفال. فقد تعرّضت بعض المدارس إلى الدّمار، بينما أُغلقت معظم الجامعات والمدارس أبوابها طلباً للسلامة.

التعليم يدعم على تحقيق الاستقرار

يلعب التعليم في زمن النزاع دوراً حيويّاً في إعادة بناء المجتمعات المتضرّرة من الأزمات، ويخلق حسّاً من الاستقرار، ويُعِدّ السكّان لمستقبلٍ آمن دون إضطرابات. وتُشكّل المدارس الآمنة بيئةً وقائيةً للتعلّيم السليم. فهناك علاقة بين مستويات التعليم القومية العليا ومعدل إنخفاض مخاطر النزاعات المسلّحة. حيث ويُساعد التعليم النوعي والمُراعٍ لظروف النزاع على تحقيق الإستقرار للمجتمعات والعمل على تحسين إستعادة عافيته إقتصادياً وإجتماعياً..

ويجد تقريرٌ صادر عن "الأمين العام بالأمم المتحدة حول بناء السلام عقب النزاعات" أنّ التعليم يُعدّ أكثر من مجرّد تقديم خدمة في ضل الأوضاع المتأثرة بالنزاع، "بل يعتبر أحد أهم وسائل التنشئة الإجتماعية وتنمية الهوية من خلال نقل المعرفة والمهارات والقيَم والسلوكيات المختلفة عبر الأجيال."

وبالتالي، ففي حين أنّ التعليم قد يشكّل محرّكاً كامناً للنزاع عندما يخضع للهيمنة (بإذكاء المظالم والمفاهيم النمطيّة وكراهية الأجانب)، فقد يُساهم أيضاً في تحوّل النزاع وإحلال السلام عند العمل على تنفيذه بطريقةٍ شاملة ومُراعية لظروف النزاع.

وعلى الجهات المانحة ألاّ تكتفي بمواصلة تكثيف دعمها للتعليم إبان الأزمة الحاليّة في اليمن فحسب، بل وأن تستعدّ أيضاً لتطوير التعليم لمرحلة ما بعد النزاع.

المساعدات التعليمية المعزَّزة والاستراتيجيّة

لا بُدّ أن يكون استئنافُ المساعدات الدولية لتطوير التعليم في اليمن استئنافاً قوياً ومدروساً بشكل إستراتيجي بما يتلائم مع وضع اليمن ما بعد النزاع.

ستتطلب المرحلة الاولية من المساعدات العمل على إعادة تأهيل البنية التحتية للمدارس ولوزارة التربية والتعليم وإنتشالها من حالة الدمار ومن الأضرار التي لحقت بالمبانٍ المدرسية أثناء الصراع. وقد يحتاج الأطفال النازحون وأُسَرهم إلى منفذٍ لمدارس في أحياء مُضيفة، وإلى ساحات ملائمة للأطفال، أو أي مراكز تعليمة مؤقتة.

يستطيع التعليم لعب دور وقائي حيثُ تُظهر البحوث والتجارب العملية أنّ المدارس ذات البيئة التعليمية الجيدة والمعلمين الجيدين تشكّل أحد العناصر التي تُعين على تحقيق توازن لدى الأطفال وتساعد على نموّهم بشكل جيد. وعلى المساعدات أن تعمل على تمكين البرامج التعليمية بحيث تقوم على المشارَكة، وبأن تكون مُشجِّعة وملائمة للأطفال والشباب، على أن تخلوا من الإهانة والإساءة.

وهناك حاجةٌ ماسّة إلى دعمٍ متكاملٍ مُخصّصٌ للفئات المستضعفة في المدارس، مثل الأطفال المرتبطين أُسرياً بقوات عسكرية أو بجماعات مسلّحة. ولا بُدّ من توفير الدعم النفسي والإجتماعي للمعلّمين، بماقد يعمل على تخفيف الضغط والقلق النفسي الناجم عن الصراع.

سيحتاج الأطفال الذين تغيّبوا عن مدارسهم إلى برامج تعويضية للّحاق بمناهجهم لإتمام تعليمهم أو التعويض عن الوقت الضائع بما يتناسب. وتساعد عمليات إعادة تأهيل وترميم المدارس، مع منح دورٍ اقوى لأولياء الأمور وأفراد المجتمع المحلي في إعادة الشعور بالأمل والعودة إلى ممارسة الحياة الطبيعية وخلق أجواء تعلّمية آمنة. إنّ المحافظة على سير العملية التعليمية في مدارس اليمن من شأنها أيضاً أن تساعد المجتمعات على فهم الأسباب الكامنة وراء النزاع وتُعزِّز المفهوم المناهض للعنف.

ووفقاً لمقياس التعلّم في العالم العربي الصادر عن مؤسسة بروكنجز، تحتلّ اليمن المرتبة الأخيرة في العالم العربي لعددٍ من المقاييس المتصلة بالتعليم. فقد حلّت مكتسبات التعلّم بين التلاميذ في اليمن أدنى مستوياتها بين جميع الدول العربية، حيث لم يُحقِّق 91 في المائة من تلاميذ المرحلة الابتدائية مستويات التعلّم الأساسيّة المطلوبة. وبالرغم من أنّ معدّل التسرّب من الدراسة بين تلاميذ المرحلة الابتدائية في اليمن قد انخفض على مدى الأعوام العشرة الماضية، إلاّ أنه يظلّ المعدّل الأعلى في العالم العربي.

لقد شهدت الاحتياجات التعليمية في اليمن متطلّبات كثيرة قبل إندلاع النزاع الأخير. وكانت وزارة التربية والتعليم، ومن خلال الدعم المقدّم من الجهات المانحة الدولية، قد وضعت خططاً طموحةً تشتمل على زيادة عدد الصفوف الدراسية، والعمل على الحد او التقليص من وجود فترتين صباحية ومسائية، بالإضافة الى رفع نسبة عدد المدرسات الاناث وتحسين كفائتهن. ورفع نسبة التحاق التلاميذ بالمدارس - وخصوصاً التلميذات، وتنظيم برامج التعليم المبكّر في القراءة والرياضيّات حتى الصف الخامس.

وسوف تحتاج وزارة التربية والتعليم إلى مساعدة قويّة وطويلة الأمد لتحقيق أهدافها، وقد تشتمل على عدّة إجراءات لإستدراك المسائل الناجمة عن النزاع (كإصلاح المناهج وتحقيق اللامركزيّة).

ومع استلام موظفين جُدد لمواقعهم في اليمن لما بعد النزاع ستحتاج وزارة التربية والتعليم أيضاً إلى دعم بناء القدرات وتقوية أنظمتها. وسيتطلّب نقل الخطط الى واقع ملموس العديد من الجهود الإستراتيجية القوية المتسمة بالديمومة، وذلك للحفاظ على التقدّم المشهود في مجالات القراءة وغيرها، وإلى إعادة تأسيس النظام التعليمي.

نموذج للتعليم أثناء فترة النزاعات وما بعدها

إنّ النهج التنظيمي القائم على الشفافية والشمولية لإصلاح منهج القراءة تحت مشروع نهج القراءة المبكّرة في اليمن لم ينحصر دورة في تعزيز مهارات القراءة والكتابة والنظام التعليمي على المستوى الوطني فحسب، بل وقد ساعدت على رفع مستوى الاستقرار والأمن بين التلاميذ والأُسر والمجتمعات المحليّة. ويُعدّ هذا البرنامج بمثابة نموذجٍ يُحتذى به لتنفيذ برامج التعليم النوعي في خضم النزاع ولإعادة بناء اليمن في مرحلة ما بعد النزاع.

لعبت عملية إصلاح نهج القراءة على المستوى الوطني بقيادة وزارة التربية والتعليم داخل اليمن دوراً في تعزيز وحدة الوطن بمختلف توجهاته ضمن فترة سياسية حرجة قبيل إندلاع الأزمة الأخيرة. ومن شأن الدعم المُستمر لهذا الإصلاح وللإصلاحات التعليمية المشابهة لما بعد النزاع أن تساعد البلاد على المضيّ قدُماً في إحلال السلام.

حيث وقد ساعد البرنامج على إلتقاء وتوحيد رؤى أولياء الأمور ،أفراد المجتمع والمسؤولون التربويّون معاً للعمل على تحقيق الأهداف المُشتركة لتحسين مستوى القراءة والكتابة، ولمنع التسرّب من الدراسة، ولتنشئة الأطفال تعليمياً بما يلزَمهم لتحقيق التقدّم الاقتصادي مستقبلاً.

وقد ساعد البرنامج في بناء علاقاتٍ أقوى بين أولياء الأمور والمدرّسين والأطفال. ويقضي الآباء والأمهات وقتاً أطوَل مع أولادهم للتمرّن على القراءة في بيوتهم، ويتفاعلون بطرقٍ أقرب مع المدرّسين لتقوية مهارات أبنائهم في القراءة.

إنّ لتبادل هذه الأهداف المشترَكة والعمل على تحقيقها، حتى وسط الصراع، القدرة على وضع الأسس لبناء مجتمعات قويّة ولمدارس من شأنها أن تلعب دوراً أكثر فعالية لتحقيق الاستقرار في مرحلة ما بعد النزاع.

وأكّد البرنامج أيضاً على تكافؤ الجنسين في الصف الدراسي بين التلاميذ كما هو الحال مع المدرّسين – فعدد المدرّسات الإناث أكثر من عدد المدرّسين الذكور في الصفوف الابتدائية الأولى. وتُظهر البحوث أنّ معدّلات الخصوبة تنخفض مع ارتفاع معدل التلميذات اللاتي يُتممن تعليمهن الثانوي، وتنخفض حالات زواج القاصرات، وترتفع المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، كما وتصبح المجتمعات أكثر نُبذاً للعنف .

حتى الامس القريب يمكن القول انه ومع هذا البرنامج كان لتلاميذ المرحلة الابتدائية في اليمن أفضل فرصة تحظى بها أي فئة أخرى حتى وقتٍ قريب للبقاء في المدرسة، ولتحقيق النجاح الأكاديمي، وإتمام المرحلة الثانوية - وهي من أفضل المؤشّرات للحد من احتمالات نشوب النزاعات.

وبالتالي فإنّ متابعة الاهتمام بهذه المكاسب التعليمية في اليمن ومواصلة تنفيذها من شأنه أن يرشدنا للإستجابة بشكل افضل ضمن الظرف التعليمي الحالٍ وفي المستقبل.

الأطفالُ لا يُطيقون الانتِظار

اليوم ... الآلاف من تلاميذ الصف الأول في اليمن لم يُكملوا سوى نصف العام الدراسي بسبب النزاع الأخير، تُرى أين سينتهي بهم المطاف؟!!

تُصبح المجتمعات الغير قادرة على مواصلة التعليم نتيجةً لتوقف العملية التعليمية بسبب الحرب القائمة، أكثر عُرضةً لخطر الوقوع ضمن مجموعات او حلقات فاسدة متطرفة. ويؤدي ذلك بدوره إلى زيادة

خطر نسبة وقوعهم ضمن دائرة النزاعات المسلّحة في المستقبل. وأمّا الصغار فتفوتهم سنواتٌ من التعليم يصعُب تعويضها.

إننا ندعو جميع الأطراف المعنيّة - مثل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) والشراكة العالمية من أجل التعليم، والبنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو)، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا)، ووزارة الخارجية الكندية، ووزارة التجارة والتنمية الكندية، ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة الأسترالية، والجهات المانحة الأوروبية إلى الاجتماع الان معاً لدعم الإحتياجات التعليمية الحالية في اليمن وإعداد الأسس اللازمة لوضع نظامٍ تعليمي متين لمرحلة ما بعد النزاع.

لقد عيّن الأمين العام للأمم المتحدة رئيس الوزراء البريطاني السابق، السيّد غوردون براون، مبعوثاً خاصّاً للأمم المتحدة للتعليم العالمي للمساعدة في حشد الدعم للمبادرة العالمية "التعليم أوّلاً". وتجمع المبادرة طيفاً عريضاً من القادة والمناصرين، وتصبّ اهتمامها على استخدام قدرة التعليم في إحداث تحوّلٍ لبناء مستقبلٍ أفضل للجميع - أثناء النزاعات وما بعدها على حدٍ سواء.

ويسعى الهدف «الثالث»، ضمن أهداف الاستراتيجية التعليمية للوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، إلى زيادة الفرص العادلة في نيل التعليم وقت الأزمات والنزاعات لتصل إلى 15 مليون متعلِّم ، واليوم يقطن كثيرٌ من هؤلاء المتعلّمين في اليمن.

وفي حين إنّ الأطراف الفاعلة والأساسية في معرفة ماسيؤول إليه الحال في اليمن ما بعد النزاع لم تتموضع بعد، وقد لا تتضح الصورة لفترةٍ طويلة، إلاّ أنّ إستقرار في المستقبل القريب سيعود علينا بالفُرَص لنحافظ على إستمرارية الإصلاحات في برامج القراءة المبكّرة، وتوفير بيئة تعلّميّة آمنة، والبدء بعملية دعمٍ طويلة الأمد لتحقيق تعليمٍ نوعيّ شامل ممثلاً لكافة الأطراف، ليُساهم في كَسر حلقة النزاع في اليمن.

فالأطفالُ لا يُطيقون الانتِظار.